

دور القروض متناهية الصغر في التخفيف من حدة الفقر: دراسة ميدانية^(*)

تحت إشراف

أ. د. محمود فهمي الكردي

فاطمة بركات عبد الفتاح يونس

باحثة دكتوراه قسم علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل دور القروض متناهية الصغر في تحسين مستوى معيشة المقترضين الفقراء، من خلال الدراسة الميدانية لعينة من المستفيدين من خدمات الإقراض المتناهي الصغر؛ التي تقدمها مؤسسة "الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة" بوصفها إحدى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال نشاط الإقراض المتناهي الصغر بشكل أساسي.

كما تهدف الدراسة للتعرف على آراء واقتراحات بعض الخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر حول الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض المتناهية الصغر دوراً محورياً في التخفيف من حدة الفقر، والتعرف على المشكلات التي تواجه مؤسساتهم في منح القروض، وماهية البرامج الغير المالية المصاحبة لبرامج الإقراض، واقتراحاتهم لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج القروض المتناهية الصغر.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك شروط ومحددات لكي تلعب القروض متناهية الصغر دوراً مهماً ومحورياً في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك إذا كان الاهتمام بالنتيجة النوعية للقروض وليست النتيجة الكمية فقط، وأن تذهب هذه القروض لمستحقيها وإقامة مشروعات حقيقية ناجحة تؤدي إلى عملية الاكتفاء الذاتي للمقترض، وتكوين رأس مال يساعده في تطوير مشروعه دون الاعتماد الأساسي على عملية الاقتراض، وأن تنتشر بالفعل أفكار ومشروعات تنموية جديدة ومبتكرة يقوم بتنفيذها المقترضين، ذلك لأن القروض المتناهية الصغر تعد أهم البرامج التنموية- من وجهة نظر الخبراء- لما لها من أثر مباشر وسريع وملمس في حياة الأسر والأفراد، ففي ظل تحسن الأحوال المادية تحسن بالتبعية الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للأسرة والفرد.

الكلمات المفتاحية: القروض متناهية الصغر- التمويل متناهي الصغر- الفقر- التنمية المستدامة

^(*) دور القروض متناهية الصغر في التخفيف من حدة الفقر: دراسة ميدانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، أبريل ٢٠٢١،

Abstract.

This study aims to investigate and analyze the role of micro-loans in improving the social standard of living for borrowers, through a field study of a sample of beneficiaries of micro-credit services. Presented by the "Al-Amal Foundation for Small Enterprises Development" as a non-governmental organization that works mainly in micro-lending.

The study also aims to get acquainted with the opinions and suggestions of some experts working in the field of micro-lending about the conditions and determinants required for micro-loans to play a pivotal role in alleviating poverty, and to identify the problems facing their institutions in granting loans, and what non-financial programs accompanying the lending programs, And their suggestions to increase the effectiveness of utilizing micro-credit programs.

One of the most important findings of the study is that there are conditions and determinants for micro-loans to play an important and pivotal role in alleviating poverty and achieving sustainable development goals, if you pay attention to the qualitative outcome of the loans and not only the quantitative result, and that these loans go to those who deserve them and to establish real successful projects that lead to The process of self-sufficiency for the borrower, and the formation of capital to help him develop his project without the primary reliance on the borrowing process, and for the ideas of new and innovative development projects to be implemented by borrowers actually spread, because micro-loans are the most important development programs from the point of view of experts in this field because of their A direct, rapid and tangible effect on the lives of families and individuals, as the material conditions improve, the living, educational, and health conditions of the family and the individual improve.

Key words: microcredit - microfinance - poverty - sustainable development

المقدمة

إن التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبح من أولويات برامج التنمية، وتسعى منظمات المجتمع المدني في معالجة بعض المشكلات الناجمة عن ضعف سياسات الدولة في تحسين مستوى الدخل، وإيجاد فرص عمل للفقراء تساهم في حل مشكلاتهم وبالتالي حل مشكلات المجتمع.

كما تشمل أهداف التنمية المستدامة الأمية "تحويل عالمنا" على (الهدف رقم ١) "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

و(الهدف رقم ٨) "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". والذي ينبثق منه الهدف الفرعي (٨-٣) "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية".

والتنمية تقوم بها الدولة (الحكومة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني (أحزاب- نقابات- جمعيات أهلية). وهنا يتم التركيز على التنمية التي يقوم بها المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية، وما تقوم به من دور مهم جداً وخطير داخل المجتمع؛ ولكنه دور خفي أو غير ظاهر لبعض فئات المجتمع، ويرجع هذا إلى ضعف ثقافة العمل الأهلي والتطوعي في مصر.

حيث يوجد في مصر (٤٨٣٠٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية) تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة جداً من خلال ميادين أنشطة عديدة لا تستطيع الدولة بمفردها القيام بها وهي: دعم التعليم وتطويره- الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة- جمعيات حماية المستهلك والدفاع الاجتماعي- جمعيات رعاية المسنين ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين- جمعيات حقوق الإنسان- تقديم الخدمات الثقافية والتعليمية والأنشطة الأدبية- تنمية المجتمعات المحلية والتمكين الاقتصادي. (الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠١٨).

وهناك تجربة عالمية رائدة لخلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أسفل وهي تجربة بنك جرامين (بنك الفقراء- بنك القرية) الذي يعتبر تجربة اجتماعية في ثوب اقتصادي حيث ينظر إلى الإنسان الفقير بأنه إنسان كامل الأهلية يستطيع مواجهة فقره والخروج من دائرة الفقر، خصوصاً ونحن نعيش في سياق عالمي اجتماعي ينقسم إلى فقر شديد وثراء فاحش في ظل انتشار الظلم والفساد وعدم العدالة في توزيع موارد المجتمع.

هذه التجربة هي تجربة البروفيسير "محمد يونس" الحاصل على جائزة نوبل مناصفة مع بنك جرامين في عام ٢٠٠٦.

بدأت فكرة البنك مع "محمد يونس" عالم الاقتصاد في بنجلاديش حينما شعر أن ما يدرسه في علم الاقتصاد لا يحل مشكلة الفقراء ولا يعود عليهم بالفائدة.

ويعتبر بنك الفقراء مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية يركز على قضية الفقر والتخفيف من حدته، ويركز على المرأة كقوة للعمل؛ حيث أعطى "محمد يونس" بالمصادفة سيدة ٦ دولارات قرضاً لصنع السلاسل وبيعها، وفوجئ أن هذه السيدة استغلت القرض وقامت بصناعة وبيع السلاسل واستطاعت أن ترد المبلغ كاملاً مما أوحى له بإمكانية تطبيق البرنامج على مستوى أوسع فقام بتأسيس بنك جرامين عام ١٩٧٦، ووصلت فروع البنك حالياً إلى ١١٣٧ فرع في قرى بنجلاديش، ووصل حجم القروض في بنك جرامين إلى ٢ مليار دولار، وعدد المقترضين من الفقراء إلى (٥, ٢ مليون فقير) نسبة ٩٦٪ منهم من النساء، وتقل نسبة عدم السداد عن ٢٪ من إجمالي عدد القروض.

ومعنى ذلك أن الفكرة نجحت جداً خلال هذه الفترة، وبدأت تنتشر؛ فحاول الأمير "طلال بن عبد العزيز" تطبيق فكرة بنك الفقراء في البلدان العربية على غرار فكرة بنك جرامين، ونجح في إنشاء بنوك الفقراء في كلاً من الأردن واليمن ولبنان والسودان أما في مصر فتم إشهار "مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة عام ٢٠٠٠".

إن القرض مثل الطعام والملبس والمأوى والتعليم والصحة تماماً، هو حق أصيل من حقوق الإنسان، فمن خلال الحصول على القرض يستطيع الفقير اكتساب القوة اللازمة لدخول المعترك الاقتصادي، وتحقيق الحراك الاجتماعي له ولأسرته.

القروض عامة هي: الحصول على قدر معين من المال وفق شروط يُتفق عليها بين المقرض والمقترض لإعادتها في فترة لاحقة.

والقروض متناهية الصغر Microcredit هي إحدى الوسائل الاقتصادية لمساعدة الفقراء أو غير القادرين على الحصول على دعم مادي من الجهات المتخصصة كالبنوك.

فالقروض المتناهية الصغر تقوم بـ:

- ١- تنمية اقتصادية للفقراء (مشروعات متناهية الصغر - تجارية ، صناعية، خدمية، إنتاجية).
- ٢- تنمية اجتماعية (قروض جماعية عبارة عن مجموعة يقودها رئيس المجموعة).
- ٣- تنمية بتحسين نوعية الحياة (رفع مستوى المعيشة - تعليم ، صحة، إسكان).
- ٤- تنمية بتحسين نوعية الإنسان وذاته (طموح الفقير ومساهمته في حل مشكلة أسرته الفقيرة). (سعيد، ٢٠٠٧، ص ١٨).

وتهتم هذه الدراسة بالجانب الاجتماعي لحياة المقترضين، وأثر الإقراض المتناهي الصغر على تحسين الدخل ومستوى المعيشة لهم، حيث قامت الباحثة بدراسة ميدانية للتعرف على دور القروض من خلال واقع المقترضين ومشروعاتهم الإنتاجية، والتعرف على مشكلاتهم، واقتراحاتهم بشأن تفعيل المردود الاجتماعي لبرامج الإقراض متناهي الصغر.

أولاً: إشكالية الدراسة ونسألاتها

تقوم إشكالية الدراسة على فرض أساسي مؤداه:

أن القروض متناهية الصغر تلعب دوراً مهماً في التخفيف من حدة الفقر، وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة؛ لذا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن دور القروض متناهية الصغر التي تقدمها بعض منظمات المجتمع المدني من خلال الخدمات المالية والغير مالية للمقترضين، باستخدام بعض مؤشرات التخفيف من حدة الفقر (تحسين الدخل، فرص العمل، التعليم، مستوى المعيشة، التمكين الاقتصادي للمرأة، إدارة المشروعات الإنتاجية).

وهنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ١- ما التطور التاريخي للتمويل متناهي الصغر والمشروعات المتناهية الصغر في مصر؟
- ٢- ما نوعية المؤسسات ومقدمو الخدمات في التمويل متناهي الصغر في مصر؟
- ٣- ما مؤشرات الدور الذي تلعبه القروض متناهية الصغر في التنمية والتخفيف من حدة الفقر؟
- ٤- ما الخدمات المصاحبة لتنفيذ برامج الإقراض متناهي الصغر ومدى فعاليتها؟
- ٥- ما المشكلات التي تواجه برامج منح القروض متناهية الصغر بالنسبة للمستفيدين والجهة المانحة والمنفذة؟
- ٦- ما الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض متناهية الصغر دوراً مهماً ومحورياً في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ٧- ما أهم اقتراحات المقترضين والخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج الإقراض في حل مشكلات الفقر والتنمية؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية دراسة دور برامج القروض متناهية الصغر في التنمية والتخفيف من حدة الفقر، وذلك من واقع دراسة المقترضين أنفسهم، وتقييم الأثر الاجتماعي للقرض على حياة الأفراد المعيشية، وباعتبار القروض متناهية الصغر وسيلة للحماية والبقاء بالنسبة للفقراء والمهمشين.

وبمراجعة الأدبيات السابقة حول دور برامج القروض متناهية الصغر في الحد من الفقر؛ وُجد أن هناك محدودية في دراسة الأثر الاجتماعي لدور القروض في حياة المقترضين، فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي اهتمت بالفقر عمومًا وسياسات التمويل متناهي الصغر بشكل خاص، إلا أن معظمها ركز على الجوانب السياسية والاقتصادية والنظرية دون إعطاء أهمية للأثر الاجتماعي للقروض في حياة المقترضين، وقياس مؤشرات التخفيف من حدة الفقر، حيث توجد ندرة في الدراسات التي اهتمت بدور برامج القروض متناهية الصغر كأحد الآليات الأساسية للتخفيف من حدة الفقر.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل دور القروض متناهية الصغر في تحسين مستوى المعيشة الاجتماعي بالنسبة للمقترضين، من خلال الدراسة الميدانية لعينة من المستفيدين من خدمات الإقراض المتناهي الصغر؛ التي تقدمها مؤسسة "الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة" بوصفها إحدى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نشاط الإقراض المتناهي الصغر بشكل أساسي.

كما تهدف الدراسة للتعرف على آراء واقتراحات بعض الخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر حول الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض المتناهية الصغر دوراً محورياً في التخفيف من حدة الفقر، والتعرف على المشكلات التي تواجه مؤسساتهم في منح القروض، وماهية البرامج الغير المالية المصاحبة لبرامج الإقراض، واقتراحاتهم لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج القروض المتناهية الصغر.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

تتمثل المفاهيم الأساسية للدراسة فيما يلي:

١- التمويل متناهي الصغر Microfinance والإقراض متناهي الصغر Microcredit

يشير التمويل متناهي الصغر Microfinance إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تستهدف العملاء ذوي الدخل المنخفض، وهذه الخدمات تشمل الإقراض، والإدخار، والتأمين والتحويلات المالية، وعلى النطاق الأوسع يوفر التمويل متناهي الصغر مصادر دائمة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكلفة المناسبة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل، وبناء الأصول، وتحقيق الاستقرار في الاستهلاك، والحماية ضد المخاطر لمنخفضي الدخل والفقراء.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنه يتم استخدام كل من المصطلحين التمويل الأصغر والتمويل بالغ الصغر في بعض الدراسات كناية عن مصطلح التمويل متناهي الصغر.

والإقراض متناهي الصغر Microcredit هو أحد مكونات التمويل متناهي

الصغر بالإضافة إلى الخدمات المالية الأخرى كالادخار، والتأمين، والخدمات غير المالية كالاستشارات والتدريب. (بشرى، ٢٠١٤، ص ٢٠)

وهو قرض صغير "مبلغ من المال" يُمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسة أخرى، ويمكن منح هذا القرض -غالباً بدون ضمانات- إلى فرد أو إلى مجموعة، ويُسدّد أصل القرض + فائدة القرض على فترات سداد.

والإقراض الجماعي هو قرض يسمح لمجموعة من الأفراد، عادة ما بين ٣ إلى ١٠ أفراد، للحصول على قرض من خلال برنامج جماعي، ويكون الدافع الأساسي للتسديد هو ضغط الزملاء، فإذا أخفق أحد أفراد المجموعة في السداد، على باقي الأفراد الآخرين تسديد الدين.

الإقراض الفردي يركز على عميل واحد دون تشكيل لمجموعات.

ومؤسسات التمويل متناهي الصغر هي مؤسسة مالية قد تكون مؤسسة غير ربحية، أو مؤسسة مالية منظمة أو بنك تجاري تقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر لعملاء وأصحاب مشاريع من ذوي الدخل المتدني، والهدف من مثل هذه المؤسسات هو تقديم الخدمات المالية إلى أولئك الذين قد يتم استثناءهم من النظام المالي الرسمي.

وتعرف الدول المختلفة المشروع متناهي الصغر بطرق متفاوتة، وبشكل عام فإن المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي، وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من ٥ أفراد، وقد يكون مركزها خارج المنزل، وتكون المشاريع متناهية الصغر مصدر الدخل الوحيد للأسرة في غالب الأحيان، وقد تكون مصدراً آخرًا من مصادر دخلها، ومن الأمثلة على هذه المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، ورش الخشب، ومواقع البيع في الأسواق.

وقد تم إثبات أن القروض متناهية الصغر تعتبر أداة فعالة لمواجهة الفقر، فهي تساعد أولئك غير القادرين على دخول النظام المالي الرسمي واقتراض مبالغ صغيرة من الأموال يحتاجونها لبدء أو لتطوير أعمالهم الصغيرة.

٢- الفقر

الفقر هو عدم القدرة للوصول الى الحد الأدنى من الاحتياجات المهمة المادية كالطعام والسكن والملبس ووسائل التعليم والصحة. وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الانسانية والعدالة الاجتماعية.

ويعرف أيضاً أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويمكن تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوافر المياه النقية الصالحة للاستهلاك البشري، والصرف الصحي، ومستوي الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دائرة الفقر (العيسوي، ٢٠٠٧، ص ٤٢).

٣- التنمية المستدامة (وثيقة رؤية مصر، ٢٠١٥).

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل وتجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.

ومن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

خامساً: التوجه النظري للدراسة.

تزامن تطور تقديم التمويل متناهي الصغر مع تطور الفكر الاقتصادي العالمي،

والذي مر بمرحلتين شكلت الحرب العالمية الثانية النقطة الفاصلة بينهم، فنجد أن الفكر التقليدي في مرحلة "ما قبل الحرب العالمية الثانية" ينظر إلى الفقراء باعتبارهم يفتقرون إلى الرشادة الاقتصادية في تصرفاتهم، وبالتالي فأي زيادة في دخولهم تنفق على السلع الاستهلاكية، وأن طبقة الرأسماليين أو ملاك الأراضي لديهم ميول ادخارية أكبر، والإدخار يتحول بالضرورة إلى استثمارات تساهم في تحقيق النمو، ولكن شهد مطلع القرن العشرين العديد من التطورات تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين من يملك ومن لا يملك داخل حدود الدولة الواحدة، مما استدعت الحاجة نحو تعديل المعتقدات الكلاسيكية والتوجه بالفكر الاقتصادي نحو بدائل لإرساء سياسة اقتصادية تحقق مبادئ العدالة الاجتماعية، وقادرة على علاج مشكلات التفاوت الاجتماعي وإعادة تخصيص الموارد العامة للدولة، لذا تطور الفكر الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وظهر بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما دوليا جديدا على الساحة الاقتصادية بقضايا التنمية مما ألقى بظلاله على المفاهيم السائدة في تلك المرحلة، لعل من أبرزها: التنمية الاقتصادية، ورأس المال الاجتماعي، ومفهوم الفقر، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والقطاع غير الرسمي مما كان له دورا في استحداث فكريا اقتصاديا جديدا وغير تقليديا، تبلور من خلاله التمويل متناهي الصغر بصورته الحالية.

وجاء الاقتصاد المؤسسي الجديد لتحليل العديد من قضايا التنمية، وتفسير عمل الأسواق وكيفية تحسين أدائها من خلال المؤسسات؛ لذا يدرس ماهية المؤسسات وكيفية إنشاؤها وماذا تخدم وكيفية تغييرها، ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى.

ويقوم الاقتصاد المؤسسي الجديد بتعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية بما يجعلها أكثر واقعية، فيبدأ من أن رشادة الأفراد مقيدة وأن المعلومات غير كاملة، وبالتالي فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكاليف المعاملات.

وتتولى المؤسسات في الاقتصاد عملية تخفيض تكاليف المعاملات من خلال

العمل الجماعي، الذي يعد من أهم فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، وهو يدرس التفاعل البشري وكيفية تغلب الكثير من الجماعات على تلك المشكلات.

ويرتبط التمويل متناهي الصغر بالعمل الجماعي بعلاقة قوية وواضحة، حيث تعزز الشبكات الاجتماعية بين الأفراد نموذج الإقراض القائم على مجموعة، والتي نشأت كبديل للضمانات التقليدية المطلوبة.

وتمثل إرتفاع تكليف المعاملات البنكية وتدني المعلومات حول الفقراء حاجزاً أمام حصول الفقراء على خدمات الائتمان الأمر الذي نجحت في تخطيه مؤسسات التمويل متناهي الصغر خلال العقد الماضيين باتباع طرق ابتكارية، مثل الإقراض الجماعي، والاستعانة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة في تطوير أنظمة السداد من خلال انتشار خدمة الدفع الآلي عبر ماكينات الصرف، أو التحويلات النقدية عبر الهاتف المحمول (عاشور، ٢٠١٥، ص ص ٢٠-٢٢).

وتنطلق هذه الدراسة من اتجاه الاقتصاد المؤسسي الجديد، ودراسة إحدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وما تقدمه من خدمات متنوعة للفقراء من خلال العمل الجماعي والتفاعل البشري، وتنظيم المعاملات وخفض تكاليفها وتحسين مستويات المعيشة.

سادساً: الدراسات السابقة.

تم تناول أهم أهداف الدراسات السابقة المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة ونتائجها، ثم تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

الدراسة الأولى: "دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر - أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر (دراسة تحليلية للحالة المصرية)" (بشرى، ٢٠١٤).

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر والعلاقة بين كل من الاستدامة المالية والأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، ولقد خلصت الدراسة لوجود تأثير إيجابي ضعيف للتمويل متناهي الصغر على

حياة المقترضين في عدد من الجوانب المختلفة، كما خلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي لمنظمات التمويل متناهي الصغر في مصر يمتاز بالربحية والاستدامة في حين أن الوصول إلى الفقراء ما زال ضعيف، وبالتالي لا يوجد توازن بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي لتلك المنظمات.

الدراسة الثانية: "سياسات الإقراض متناهي الصغر كأحد الآليات للحد من الفقر في مصر" (يوسف، ٢٠١٠)، تتركز المشكلة البحثية لهذه الدراسة في التساؤل عن مدى ملاءمة سياسات الإقراض متناهي الصغر كوسيلة للحد من الفقر في مصر بالنظر إلى ما تطرحه الأدبيات وما تفرزه التجارب الدولية، وتوصلت الدراسة أن سياسات الإقراض متناهي الصغر لا تحقق أهدافها على الوجه الأمثل. حيث لا تصل خدمات الإقراض متناهي الصغر إلى الغالبية العظمى من الفقراء في مختلف محافظات مصر مما أدى إلى وجود فجوة تمويلية تقدر بـ ٩٣٪ تقريباً. ويرجع ذلك إلى بعض العوامل منها: انخفاض عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال، ضعف وعدم شمولية الخدمات المالية المقدمة، ضعف قدرات الكوادر البشرية اللازمة للنهوض بهذا القطاع.

الدراسة الثالثة: "المردود الاقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر" (عاشور، ٢٠١٥)، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد المردود الاقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر، وبحث الكيفية التي يؤثر بها على الأفراد والأسر المعيشية اقتصادياً واجتماعياً، مع فرضية مفادها أن منح التمويل متناهي الصغر يساعد على خلق فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل الذاتي، والتقليل من الفقر.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل متناهي الصغر له أثراً إيجابياً على حياة الفرد وأسرته، حيث يساهم في تحسين الحياة اليومية من حيث كمية ونوعية الغذاء وتحسن الأوضاع الصحية، ورفع معدلات الدخل الشهري للأسرة، ومعدل شراء أو تغيير الأصول، بينما له أثر محدود على التشغيل وتحسين السكن لكونها أكثر كلفة ويتطلبان انفاقاً وفترة أطول.

ومن المؤكد أن الدراسة الراهنة ستفيد من تلك الدراسات السابقة وغيرها من حيث الإطار المرجعي والخلفية التاريخية للتمويل المتناهي الصغر ودورها في التخفيف من

الفقر ودفع عجلة التنمية، فكل دراسة لها إسهامها المباشر وغير المباشر في أحد الجوانب المهمة في مناقشة موضوع الدراسة.

لكن تختلف هذه الدارسة في تركيزها على الدراسة الميدانية لعينة من المقترضين المستفيدين من القروض من خلال احدى المؤسسات غير الحكومية، والتعرف على مؤشرات دور القروض في تحسين حياة الأسر الاجتماعية، والتعرف على آراء واقتراحات بعض الخبراء العاملين في مجال الإقراض متناهي الصغر حول الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض المتناهية الصغر دوراً محورياً في التخفيف من حدة الفقر، والمشكلات التي تواجه مؤسساتهم في منح القروض، وماهية البرامج الغير المالية المصاحبة لبرامج الإقراض، واقتراحاتهم لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج القروض المتناهية الصغر.

سابعاً: الإطار المنهجي للدراسة (الأساليب والأدوات).

استناداً إلى أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم اقتراح بعض الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات، وذلك على النحو التالي:-

الأسلوب التحليلي: ويتم الاستعانة به لوصف تاريخ تطور برامج الإقراض متناهي الصغر وكيفية التغلب على مشكلاته، والاستعانة بنماذج واقعية تقوم بتنفيذ مشروعات صغيرة من خلال القروض الدوارة ومدى مساهمتها في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

الأدوات:

الاستبيان: اعتمدت الدراسة على استبيان وُجه إلى عينة تمثل (٣٠ مقترض) من المستفيدين من برامج الإقراض متناهي الصغر، وتم التعرف على المشروعات المتناهية الصغر المنفذة، والتعرف على مشكلات المقترضين، وأثر القروض في تحسين الدخل ومستوى المعيشة.

دليل المقابلة: تم الاستعانة بدليل المقابلة لعدد (٥) من الخبراء القائمين على إدارة القروض متناهية الصغر في خمسة مؤسسات تنموية مختلفة، وذلك للتعرف آرائهم واقتراحاتهم حول الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض المتناهية الصغر

دورا محورياً في التخفيف من حدة الفقر، والتعرف على المشكلات التي تواجه مؤسساتهم في منح القروض، وماهية البرامج الغير المالية المصاحبة لبرامج الإقراض، واقتراحاتهم لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج القروض المتناهية الصغر.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية.

تتمثل في عينة عشوائية من المقترضين عدد (٣٠ مقترض) تم تطبيق الاستبيان وجمع بيانات من خلالها، وعدد (٥ من الخبراء) وتم إجراء دليل المقابلة معهم.

الحدود الزمنية.

تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الزمنية من مارس إلى مايو ٢٠٢٠.

الحدود الجغرافية.

تمت الدراسة الميدانية مع المقترضين في منطقة البساتين ودار السلام في جنوب القاهرة، ومع الخبراء في القاهرة الكبرى.

ثامناً: التحليل الكمي والكيفي للبيانات.

تركزت الدراسة الميدانية على مستفيدي مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة حيث أنها تمثل نموذج للجهات الممولة من برامج عربية (برنامج الخليج العربي لدعم التنمية - أجفند)، وتقوم بإقراض الجمعيات الأهلية الصغيرة في المناطق العشوائية والنائية على مستوى محافظات الجمهورية، وذلك لدعم أفقر الفقراء الذين يصعب الوصول إليهم من خلال التمويل المباشر للمؤسسة؛ نظراً للظروف المكانية والاجتماعية الخاصة التي تباشرها تلك الجمعيات الأهلية المتواجدة في هذه المناطق والتي تتعايش مع مشكلاتها بشكل دائم، وبالتالي هي الأجدر بانتقاء العملاء واختيار المشروعات، كما أنها بالأساس لديها قائمة انتظار للمستفيدين من خدمات الإقراض.

وتم دراسة بعض العملاء "٣٠ مستفيد/ة" من أحد الجمعيات المقترضة من مؤسسة الأمل وهي "جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المعاش المبكر" في منطقة دار السلام والبساتين، وهي توجد في منطقة شديدة الفقر والعشوائية يتميز معظم

سكانها بالاشتغال بالأعمال الحرفية والتجارية والصناعية التي لا تندرج ضمن القطاع الرسمي للدولة، والتي من الصعب أن توفر لها الدولة والبنوك الخاصة المبالغ اللازمة لهم لإقراض مشروعاتهم التي تؤدي إلى تحسين مستوى الأسر، وعدم اللجوء إلى الطرق غير المشروعة للكسب، وهنا يظهر المردود الاجتماعي لتنفيذ برامج الإقراض المتناهي الصغر في هذه المنطقة؛ نظرا لاحتياجها الشديد لهذا النوع من الدعم المادي والفني لإقامة مشروعات متناهية الصغر.

نماذج لصور مشروعات ممولة من مؤسسة الأمل



المصدر: أرشيف مؤسسة الأمل: أحد مشروعات قروض مؤسسة الأمل (مشروع بقالة)



المصدر: أرشيف مؤسسة الأمل: أحد مشروعات قروض مؤسسة الأمل مشروع (بيع فاكهة)

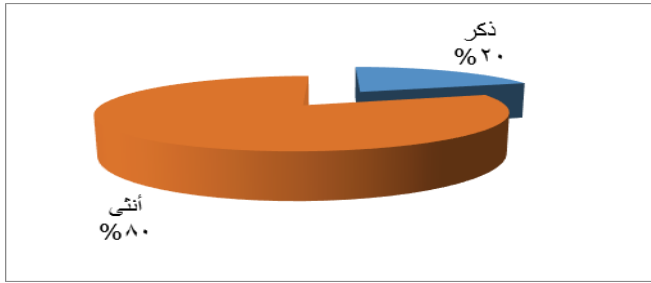
(أ) اختيار العينة وتحليل الاستبيان.

تم انتهاز الأسلوب التحليلي واختيار عينة عشوائية من (٣٠ مفردة) من المستفيدين من جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المعاش المبكر بخدمة الإقراض المتناهي الصغر وتم تطبيق استمارة الاستبيان.

خصائص العينة بعد استيفاء الاستبيانات.

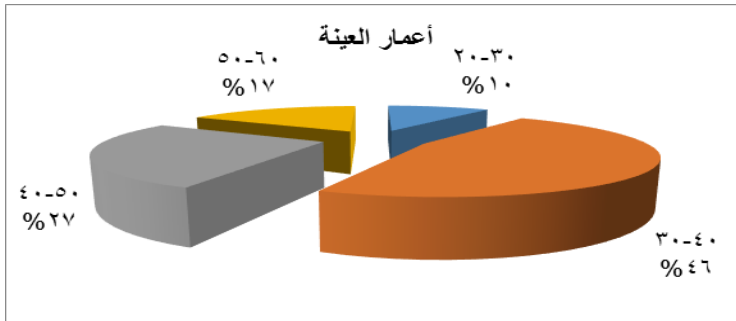
(١) البيانات الأساسية للعينة.

شكل رقم (١)



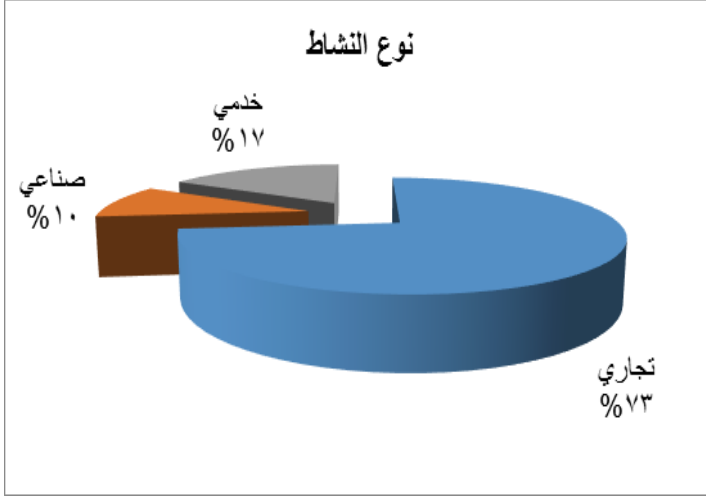
يوضح الشكل السابق أن العينة اشتملت على عدد ٦ من الذكور، وعدد ٢٤ من الإناث بنسبة ٢٠٪ إلى ٨٠٪ وذلك غير مقصود؛ حيث اتضح أن معظم المقترضين من السيدات المعيلات لأسر واللواتي يمرون بظروف اجتماعية واقتصادية صعبة (أرامل- مطلقات- رب الأسرة يعاني من ظروف صحية تعيقه عن العمل ... الخ) الأمر الذي يؤدي بأن تخلق هذه الظروف لدى بعضهن قوة وطاقة للبحث عن فكرة مشروع يدر عليها وعلى أسرهما دخل.

شكل رقم (٢)



تباين أعمار المقترضين من الذكور والإناث؛ فالنسبة الأكبر منهم ٤٦٪ في عمر الشباب ما بين ٣٠-٤٠ عام، ونسبة ٢٧٪ في العمر من ٤٠-٥٠ عام، ثم نسبة ١٧٪ في العمر من ٥٠-٦٠ عام، ونسبة ١٠٪ في العمر من ٢٠-٣٠ عام.

شكل قم (٣)



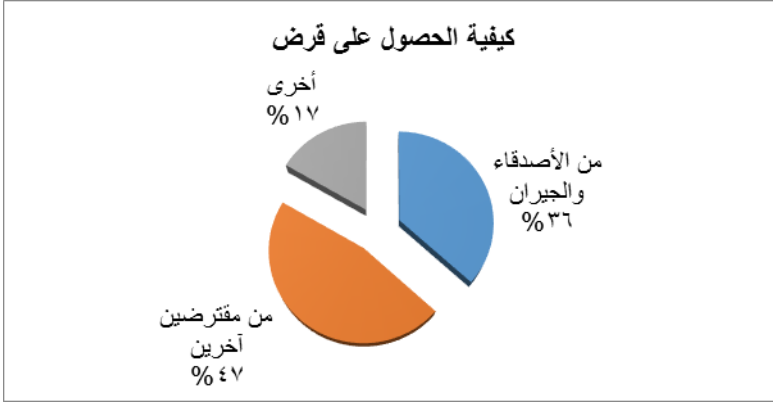
أما نوعية الأنشطة الخاصة بهذه العينة فتمثل المشروعات التجارية النصيب الأكبر من العينة ٧٣٪ والتي تتمثل في مشروعات (بيع ملابس - بيع منظفات - بيع خضار مغلف - بيع زبدة وجبنة - بيع ذهب صيني - بقالة - بيع مفروشات - بيع شباشب وأحذية - بيع شنط بلاستيك)

والمشروعات الصناعية تمثل نسبة ١٠٪ مثل (أعمال التطريز للعبايات والملابس الجاهزة - تصنيع الجلود - مشغل تريكو - تدوير بلاستيك - خياطة وتفصيل - مطبعة صغيرة - خضراوات مجمدة... الخ).

والمشروعات الخدمية تمثل نسبة ١٧٪ مثل (محل كوافير - تفصيل ملابس - تصليح أحذية - مغسلة - سيارة أجرة - صيانة محمول... الخ).

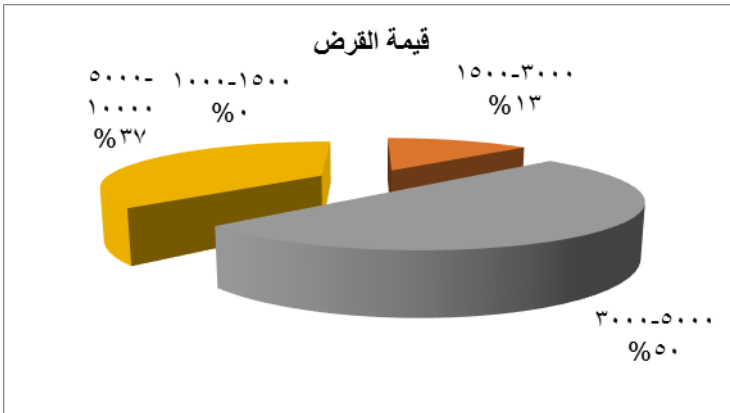
(٢) كيفية الحصول على القرض

شكل رقم (٤)



اتضح أن نسبة ٤٧٪ من المقترضين تعرفت على الجمعية وحصلت منها على قرض من خلال مقترضين آخرين، تليها نسبة ٣٦٪ من الأصدقاء والجيران، ونسبة ١٧٪ عرفوا الجمعية من خلال اللافتات والإعلانات عن أنشطة الجمعية.

شكل رقم (٥)



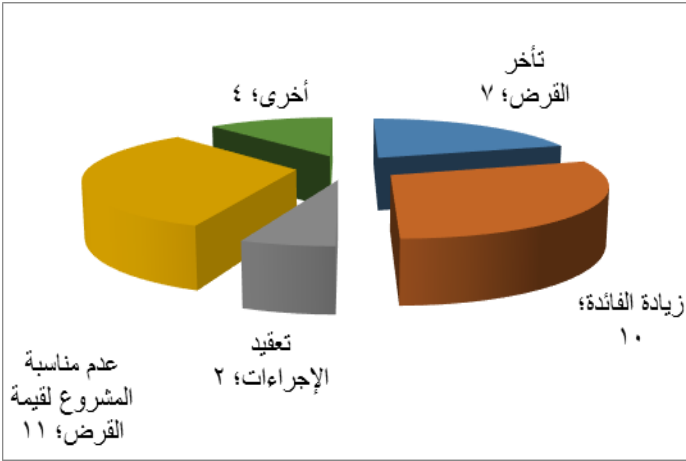
تراوحت قيمة القروض الممنوحة لمفردات العينة ما بين نسبة ٥٠٪ من المقترضين حصلوا على قروض بقيمة من (٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جم)، ونسبة ٣٧٪ من المقترضين حصلوا على قروض بقيمة تتراوح بين (٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جم)، ونسبة ١٣٪ من

المقترضين تتراوح قيمة قروضهم ما بين (١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جم).

ويلاحظ هنا أن قيمة القرض الكبيرة بدأت بقيمة صغيرة فمعظم المقترضين الذين تتراوح قروضهم الآن ما بين (٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جم) بدأت بقيمة أصغر حيث يعتبر معظمهم - على حد قول مسئول القروض في الجمعية - عملاء نشطون وملتزمون ومنتظمون في عملية السداد وتقوم الجمعية بتشجيعهم من خلال تجديد القرض بقيمة أعلى.

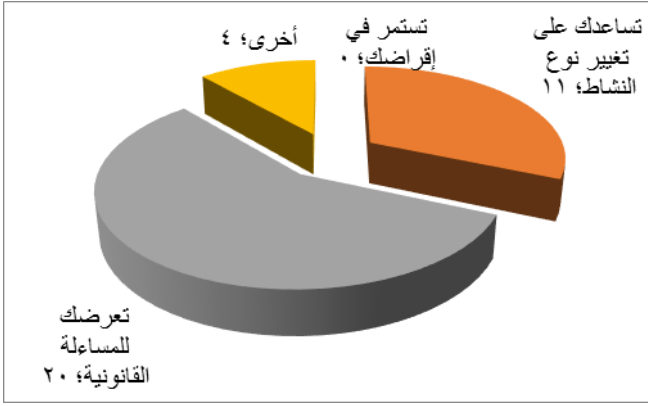
٣) مشكلات الاقتراض (هناك من اختار أكثر من إجابة)

شكل رقم (٦)



تعتبر مشكلة عدم مناسبة المشروع لقيمة القرض من أهم مشكلات مفردات العينة حيث يرى عدد كبير من مفردات العينة ١١ مفردة أنه يُفضل رفع قيمة القرض لتلائم ارتفاع الأسعار وتطوير المشروع، يليها مشكلة زيادة الفائدة حيث يرى عدد ١٠ من مفردات العينة أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تعجيز المقترض عن السداد؛ خصوصاً عند حدوث كساد اقتصادي في السوق، وتليها عدد ٧ من مفردات العينة ترى أن تأخر الحصول على القرض يؤدي خسارة عند بدء تنفيذ المشروع، وأخيراً عدد ٢ من العينة ترى أن تعقيد بعض إجراءات الضمان وإجراءات تنفيذ المشروع تمثل مشكلة مهمة في عملية الاقتراض، وعدد ٤ من مفردات العينة "أخرى" ترى أنه لا توجد مشكلات.

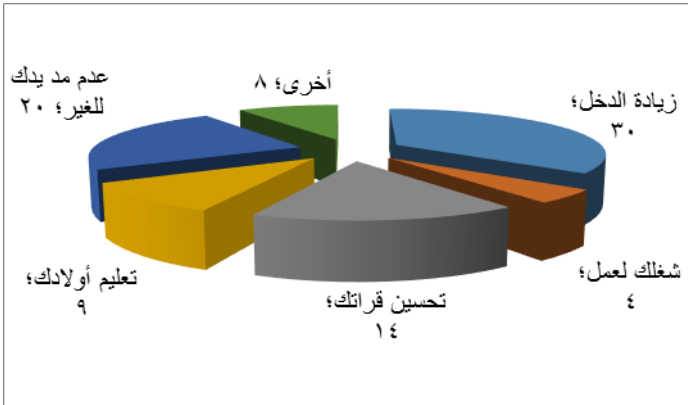
شكل رقم (٧)



هناك عدد كبير من مفردات العينة ٢٠ مفردة ترى أنه عندما يتعثر عن السداد ويتوقف المشروع تقوم الجمعية باتخاذ الاجراءات القانونية ضده، وعدد ١١ من مفردات العينة ترى أن الجمعية من خلال متابعتها الدورية للمشروعات إذا اتضح لها أن المشروع تعثر لأسباب خارجة عن المقترض تقوم الجمعية بمساعدته على تغيير نوع النشاط، وتنفيذ مشروع ناجح يساعده على تحقيق ربح، وعدد ٤ "أخرى" ترى أنهم لم يحدث لهم تعثر إلى الآن.

٤) مدى مساهمة الاقتراض في تحسين مستوى المعيشة (هناك من اختار أكثر من إجابة)

شكل رقم (٨)

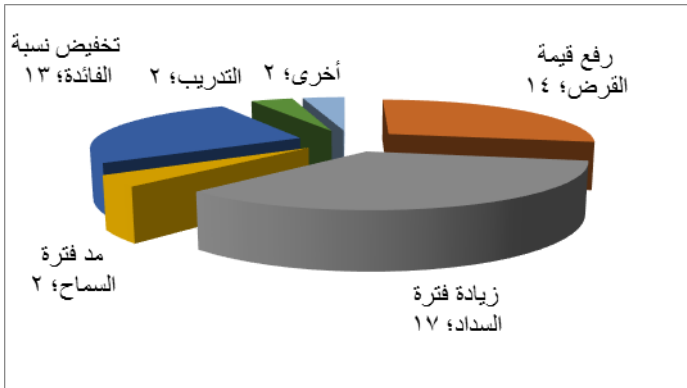


عن مدى مساهمة الاقتراض في تحسين مستوى المعيشة ترى كل مفردات العينة عدد (٣٠ مفردة) أن الاقتراض لتنفيذ مشروع متناهي الصغر ساهم بشكل كبير في زيادة

الدخل فهامش الربح المحقق من نجاح المشروع ساعد على تحقيق فائض أدى إلى تدوير المشروع وزيادة الربح مما أدى لتحسين مستوى المعيشة، كما ساهم الاقتراض بالتالي أيضا في عدم مد اليد للغير عدد (٢٠ مفردة)، وبالتالي يرى عدد (١٤ مفردة) من مفردات العينة أن الاقتراض ساعد المقترض في تحسين قدراته الذهنية من خلال حساب المكسب والخسارة والفائدة وهامش الربح، وكل ذلك ساعد في تحسين حياة المقترضين، ويرى عدد (٩ مفردة) من مفردات العينة أنه أدى إلى أن يلتحق أبنائهم بالمراحل التعليمية المختلفة، وهناك من يستخدم القرض استخدام استهلاكي عدد (٨ مفردة) لزواج الأبناء أو لسداد دين.

٥) مقترحات لزيادة الاستفادة من الإقراض متناهي الصغر(هناك من اختار أكثر من إجابة)

شكل رقم (٩)



اقترح عدد (١٧) من مفردات العينة زيادة فترة السداد، وعدد (١٤) من مفردات العينة اقترح فكرة رفع قيمة القرض نتيجة لارتفاع الأسعار وتطوير مراحل المشروع، وعدد (١٣) ترى أن تخفيض نسبة الفائدة عامل مهم جدا لاستمرارية المشروع، وعدد (٢) من المقترضين ترى مد فترة السماح لبداية السداد، وعدد (٢) تقترح أهمية التدريب لكل أصحاب المشروعات المتناهية الصغر.

(ب): تحليل دليل المقابلة.

تم اختيار عدد (5 من الخبراء) من خمسة مؤسسات مختلفة لاستيفاء دليل المقابلة بناءً على عدة محددات أهمها:

- أن تكون مفردات العينة من الخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر.
- أن تنتمي إلى كيان مؤسسي تمارس فيه نشاط الإقراض المتناهي الصغر.
- وأن تكون لديها العديد من سنوات الخبرة في ممارسة هذا المجال.

تاريخ خبرة العمل بالإقراض	اسم الجهة	طبيعة العمل	العمر	كود المبحوث
من ١٩٩٦	مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة	الأمين العام/ المدير التنفيذي	٦٧	١
من ٢٠٠٤	جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المعاش المبكر	رئيس مجلس الإدارة	٦٠	٢
من ١٩٩٨	مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية	رئيس قطاع التمكين الاقتصادي	٤٧	٣
من ٢٠٠٠	الجمعية العامة للجمعيات النسائية لتحسين الصحة	مدير مشروعات الإقراض متناهي الصغر	٤٩	٤
من ٢٠٠٣	جمعية بنت النيل	رئيس مجلس الإدارة	٤٥	٥

حاولت الدراسة الإجابة عن بعض تساؤلاتها من خلال استيفاء دليل مقابلة مع عينة من الخبراء في هذا المجال، وأظهرت نتائج المقابلة ما يلي:

- أ- أن الجهات المانحة والجهات المنفذة (الجمعيات) تحاول تفعيل برامج اجتماعية بجانب برنامج الإقراض؛ فهناك من يقوم بتقديم دعم فني ودعم قدرات مؤسسية للجمعيات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر، كما تقوم بعض

الجمعيات بعملية المزج بين الخدمات المالية والغير المالية من خلال تنفيذ برامج لمحو أمية المقترضين وتوعيتهم صحياً وبيئياً وتدريبهم لإقامة مشروعات ناجحة، ومساعدتهم في استخراج المستندات الرسمية التي تثبت هويتهم والتي تساعد على تسهيل إجراءات إقامة مشروعاتهم، وهناك من يوفر خدمات عينية مثل (شنط رمضان) لبعض المقترضين أو تقديم بعض الهدايا الرمزية لتحفيزهم واستمرارهم في تطوير مشروعاتهم.

ب- ترى كل الحالات أن هناك شروطاً ومحددات لكي تلعب القروض متناهية الصغر دوراً مهماً ومحورياً في خلق فرص عمل جديدة وإحداث التنمية المستدامة، وذلك إذا اهتمت بالنتيجة النوعية للقروض وليست النتيجة الكمية، وأن تذهب هذه القروض لمستحقيها، وإقامة مشروعات حقيقية ناجحة تؤدي إلى عملية الاكتفاء الذاتي للمقترض، وتكوين رأس مال يساعده في تطوير مشروعه دون الاعتماد الأساسي على عملية الاقتراض، وأن تنتشر بالفعل أفكار مشروعات تنموية جديدة ومبتكرة يقوم بتنفيذها المقترضين، ذلك لأن القروض المتناهية الصغر تعد أهم البرامج التنموية- من وجهة نظر الخبراء- لتحقيق أثر مباشر وسريع وملمس في حياة الأسر والأفراد؛ ففي ظل تحسن الأحوال المادية تتحسن بالتبعية الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للأسرة والفرد.

ج- وتمثل أهم مؤشرات فاعلية برامج القروض المتناهية الصغر من وجهة نظر الخبراء في ارتفاع نسبة السداد، تطور مراحل المشروع المتناهي الصغر، إقامة مشروعات حقيقية وناجحة، تحسن مستوى الأسرة والفرد، ارتفاع قيمة القرض وزيادة عدد المقترضين، الاهتمام بتعليم الأبناء، زيادة الوعي الصحي والبيئي.

د- وترى حالات الدراسة أن من أهم المشكلات التي تواجه برامج منح القروض متناهية الصغر بالنسبة للجهة المانحة هي ضعف الدعم والمنح للبرامج المصاحبة لبرامج الإقراض والخاصة بتأهيل المقترضين ودعم قدراتهم، عدم وجود جهاز إداري ورقابي قوي يضمن وصول القروض لمستحقيها.

هـ- تقترح حالات الدراسة من الخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر بعض الرؤى لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج الإقراض في حل مشكلات

- الفقر والتنمية وهي:
- إتاحة التمويل بشروط مناسبة من خلال دعم سعر الفائدة.
- أن تبني الدولة فكرة دعم برامج الإقراض المتناهي الصغر والإشراف عليها.
- وضع قانون للتشبيك بين الجمعيات تكون خاضعة له كل الجهات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر.
- وجود قواعد بيانات لكل الجهات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر.
- وجود اتحاد نوعي يضم كافة الجهات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر، ويكون بمثابة مظلة لحمايتها وتنظيم قواعد ولوائح العمل بها وتوحيد أسعار الفائدة لسد فجوة التفاوت في سعر الفائدة في سوق الإقراض متناهي الصغر.
- التأمين الاجتماعي لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر.
- اقتراح مخصصات مالية لصرف قرض حسن لغرض استهلاكي وذلك للحد من التسول والشحاذة.
- اقتراح تفعيل برامج تعليم وتدريب وتوعية بشكل دائم للمستفيدين من برامج الإقراض تساعد على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتدعم مهاراتهم في إدارة المشروع ونجاحه وتطويره واستمراره.
- خفض سعر الفائدة لتجنب مخاطر السداد وفشل المشروع.
- ارتفاع الحد الأدنى للقرض نظراً لارتفاع قيمة تكلفة أي مشروع.

تاسعاً: نتائج الدراسة.

حاولت الدراسة طرح عدد من التساؤلات والإجابة عنها، وبرز ذلك واضحاً في العناصر التالية:

- ١- التطور التاريخي للتمويل متناهي الصغر والمشروعات المتناهية الصغر في مصر. لا يعد التمويل متناهي الصغر شيئاً جديداً في مصر فقد عرفت الإقراض متناهي الصغر في الخمسينات من القرن الماضي من خلال بنك مملوك للحكومة؛ وهو البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، وكذلك من خلال مشروع الأسر المنتجة الذي بدأ عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي.

وقد أسهم القطاع المالي التجاري في مصر مساهمة ضعيفة في خدمة هذا السوق إلى أن بدأت مبادرات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ١٩٨٨ التي أسهمت في توسع القطاع بشكل كبير، وأحدثت الوكالة تغيرات مهمة، حيث نشأت أساليب منهجية وآليات استهداف مختلفة، تشدد على نموذج "الارتقاء بالأعمال" في مواجهة نموذج "الحد من الفقر" الأسبق. وجاءت أغلبية المجموعة الجديدة المستهدفة في مجال المشروعات الصغيرة بالمواقع الحضرية، أي القسم الفقير النشط اقتصاديًا بدلا من الأنشطة المنزلية الريفية. (Barsoum, 2006)

وفي عام ١٩٩١ تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية لتخفيف الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي، وليكون بمثابة شبكة أمان، واليوم فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعمل على المساعدة في الحد من الفقر ومحاربة البطالة.

ويعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية في التمويل متناهي الصغر - كمنظمة مظلة تدعم تنمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالتعاون مع الكثير من الجهات الدولية المانحة، بالإضافة إلى هذا الدور، يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية مسئولاً عن التنسيق في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وفقاً للقانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤.

٢- نوعية المؤسسات ومقدمو الخدمات في التمويل متناهي الصغر في مصر.

يمكن تقسيم مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى خمس فئات رئيسية (موسى، ٢٠٠٨، ص ٢٠)

أ- المنظمات غير الحكومية المتخصصة: وهي منظمات غير حكومية قانونية نشأت تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي، وهي بالأساس جمعيات رجال أعمال أقيمت بمعرفة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنحتها الوكالة قروضاً يحتفظ بها في حساب إيداع بالفائدة، في الوقت الذي تحصل فيه جمعية رجال الأعمال على تسهيلات ائتمانية لمنح القروض متناهية الصغر، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه الجمعيات كوسيط بين المقترضين الأفراد والبنوك المقرضة، وفي أول الأمر أنشئت مؤسستان غير هادفتين للربح عام ١٩٨٨ مؤسسة القاهرة، وجمعية رجال الأعمال

بالإسكندرية.

وتكرر هذا النموذج بعد ذلك في ست محافظات أخرى: (بورسعيد) ١٩٩٥)
أسيوط (١٩٩٦) (الشرقية) ١٩٩٧) (الدقهلية) ١٩٩٨) (وأخيرًا كفر الشيخ)
١٩٩٩ .

ب- البنوك العامة والخاصة : حتى عام ٢٠٠٧ ، اشتركت خمسة بنوك في
برامج الإقراض متناهي الصغر، ثلاثة منها مملوكة للدولة (بنك القاهرة) الذي وجه
جزءًا من عملياته لصغار المقترضين عام ٢٠٠١ (بنك مصر ٢٠٠٤)، (والبنك الرئيسي
للتنمية والائتمان الزراعي) في الخمسينيات من القرن الماضي، وبنكان خاصان هما
(البنك الوطني للتنمية وبنك الإسكندرية) وتم تطبيق النموذج المصرفي للوكالة
الأمريكية للتنمية الدولية عام ٢٠٠٠ .

ج- المنظمات غير الحكومية لتنمية المجتمع: وهي منظمات محلية غير حكومية
تقدم طائفة من خدمات التنمية الاجتماعية، ومن بين أنشطتها: الائتمان متناهي الصغر.
د- مظلة الجمعيات الأهلية: كشبكة للمنظمات من المنظمات القائمة على
أساس المجتمعات المحلية التي تغطي أنحاء القطر، وغالبًا ما تكون وثيقة الارتباط
بالحكومة وتعمل على نطاق قومي.

هـ- جمعيات تنمية المجتمع: وهي منظمات صغيرة، محلية وطوعية تميل إلى أداء
وظيفة الائتمان الجزئي لمظلة أو للجمعيات الأهلية الناشطة في التنمية الاجتماعية،
ويضطلع المتطوعون أساسًا بأداء أنشطتها.

٣- مؤشرات الدور الذي تلعبه القروض متناهي الصغر في التنمية والتخفيف من حدة
الفقر.

بالنسبة لمؤشرات تحسين الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة:

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن كل مفردات العينة ترى أن الاقتراض لتنفيذ
مشروع متناهي الصغر ساهم بشكل كبير في زيادة الدخل، فهامش الربح المحقق من
نجاح المشروع ساعد على تحقيق فائض أدى إلى تدوير المشروع وزيادة الدخل.

كما اتضح أن معظم المقترضين من السيدات المعيلات لأسر واللواتي يمرون

بظروف اجتماعية واقتصادية صعبة (أرامل - مطلقات - رب الأسرة يعاني من ظروف صحية تعيقه عن العمل ... الخ) الأمر الذي أدى أن تخلق هذه الظروف لدى بعضهن قوة وطاقة للبحث عن فكرة مشروع يدر عليها وعلى أسرته دخل.

بالنسبة لمؤشرات التعليم وتحسين مستوى المعيشة:

توصلت الدراسة أن معظم مفردات العينة ترى أن الاقتراض أدى إلى تحسين مستوى المعيشة لديهم، حيث ساهم في عدم مد اليد للغير، وساعد المقترض في تحسين قدراته الذهنية من خلال حساب المكسب والخسارة والفائدة وهامش الربح، كما ترى بعض مفردات العينة أن الاقتراض أدى إلى أن يلتحق أبنائهم بالمراحل التعليمية المختلفة، مما ساعد في تحسين حياة المقترضين ومستوى معيشتهم.

بالنسبة لمؤشرات فرص العمل وإدارة المشروعات الإنتاجية:

أدى الاقتراض إلى خلق فرص عمل من خلال إدارة مشروعات متناهية الصغر وتنوع هذه المشروعات من مشروعات تجارية (بيع ملابس - بيع منظفات - بيع خضار مغلف - بيع زبدة وجبنة - بيع ذهب صيني - بقالة - بيع مفروشات - بيع شبشب وأحذية - بيع شنط بلاستيك)

ومشروعات صناعية (أعمال التطريز للعبايات والملابس الجاهزة - تصنيع الجلود - مشغل تريكو - تدوير بلاستيك - خياطة وتفصيل - مطبعة صغيرة - خضراوات مجمدة ... الخ).

ومشروعات الخدمية (تفصيل ملابس - تصليح أحذية - مغسلة - سيارة أجرة - صيانة محمول ... الخ).

٤ - الخدمات المصاحبة لتنفيذ برامج الإقراض متناهي الصغر ومدى فعاليتها.

نجد أن الجهات المانحة والجهات المنفذة (الجمعيات) تحاول تفعيل برامج اجتماعية بجانب برنامج الإقراض، فهناك من يقوم بتقديم دعم فني ودعم القدرات المؤسسية للجمعيات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر، كما تقوم بعض الجمعيات بعملية المزج بين الخدمات المالية والغير المالية من خلال تنفيذ برامج لمحو أمية المقترضين

وتوعيتهم صحياً وبيئياً وتدريبهم لإقامة مشروعات ناجحة، ومساعدتهم في استخراج المستندات الرسمية التي تثبت هويتهم والتي تساعدهم على تسهيل إجراءات إقامة مشروعاتهم، وهناك من يوفر خدمات عينية مثل (شنت رمضان) لبعض المقترضين أو تقديم بعض الهدايا الرمزية لتحفيزهم واستمرارهم في تطوير مشروعاتهم.

٥- المشكلات التي تواجه برامج منح القروض متناهية الصغر بالنسبة للمستفيدين والجهة المانحة والمنفذة.

بالنسبة للمستفيدين: تعتبر مشكلة عدم مناسبة المشروع لقيمة القرض من أهم مشكلات مفردات العينة حيث ترى معظم مفردات العينة أنه يُفضل رفع قيمة القرض لتلائم ارتفاع الأسعار وتطوير المشروع، يليها مشكلة زيادة الفائدة حيث ترى مفردات العينة أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تعجيز المقترض عن السداد خصوصاً عند حدوث كساد اقتصادي في السوق، وأخرى ترى أن تأخر الحصول على القرض يؤدي إلى خسارة عند بدء تنفيذ المشروع، وأخيراً تؤكد بعض مفردات العينة أن تعقيد بعض إجراءات الضمان وإجراءات تنفيذ المشروع تمثل مشكلة مهمة في عملية الاقتراض.

كما ترى معظم مفردات العينة أنه عندما يتعرض عن السداد ويتوقف المشروع. تقوم الجمعية باتخاذ الإجراءات القانونية ضده، غير واضحة في اعتبارها أن يكون التعثر لأسباب خارجة عن المقترض، حيث يجب أن تقوم الجمعية بمساعدته على تغيير نوع النشاط وتنفيذ مشروع ناجح يساعده على تحقيق ربح.

بالنسبة للجهة المانحة والجهة المنفذة: تم حصر أهم المشكلات التي تواجه برامج منح القروض متناهية الصغر بالنسبة للجهة المانحة والمنفذة والتي تتمثل في ضعف الدعم والمنح للبرامج المصاحبة لبرامج الإقراض والخاصة بتأهيل المقترضين ودعم قدراتهم، بالإضافة إلى عدم وجود جهاز إداري ورقابي قوي يضمن وصول القروض لمستحقيها، وعدم تواجد سبل التأمين الاجتماعي لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، بجانب انتشار الأمية بين بعض المقترضين مما يعيق إجراءات تنفيذ مشروعاتهم.

٦- الشروط والمحددات المطلوبة لكي تلعب القروض متناهية الصغر دوراً مهماً ومحورياً في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اتفقت الآراء على أن هناك شروط ومحددات لكي تلعب القروض متناهية الصغر دوراً مهماً ومحورياً في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك إذا تم الاهتمام بالنتيجة النوعية للقروض وليست النتيجة الكمية فقط، وأن تذهب هذه القروض لمستحقيها ولإقامة مشروعات حقيقية ناجحة تؤدي إلى عملية الاكتفاء الذاتي للمقترض، وتكوين رأس مال يساعده في تطوير مشروعه دون الاعتماد الأساسي على عملية الاقتراض، وأن تنتشر بالفعل أفكار مشروعات تنموية جديدة ومبتكرة يقوم بتنفيذها المقترضين، ذلك لأن القروض المتناهية الصغر تعد أهم البرامج التنموية - من وجهة نظر الخبراء - لما لها من أثر مباشر وسريع وملمس في حياة الأسر والأفراد، ففي ظل تحسن الأحوال المادية تتحسن بالتبعية الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للأسرة والفرد.

توصلت الدراسة أن أهم مؤشرات فاعلية برامج القروض المتناهية الصغر - من وجهة نظر الخبراء - تتمثل في ارتفاع نسبة السداد، تطور مراحل المشروع المتناهي الصغر، ارتفاع محفظة القروض، إقامة مشروعات حقيقية وناجحة، تحسن مستوى الأسرة والفرد، ارتفاع قيمة القرض وزيادة عدد المقترضين، الاهتمام بتعليم الأبناء، زيادة الوعي الصحي والبيئي.

عاشراً: الاقتراحات والتوصيات.

أهم اقتراحات المقترضين والخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج الإقراض في حل مشكلات الفقر والتنمية.

اقترح المقترضين عدة أفكار منها رفع قيمة القرض نتيجة لارتفاع الأسعار، وتطوير مراحل المشروع، وزيادة فترة السداد، ومد فترة السماح لبداية السداد، وتخفيض نسبة الفائدة، وتفعيل البرامج التدريبية لكل أصحاب المشروعات المتناهية الصغر.

ومن أهم اقتراحات الخبراء العاملين في مجال الإقراض المتناهي الصغر لزيادة فاعلية الاستفادة من برامج الإقراض في حل مشكلات الفقر والبطالة هي:

- إتاحة التمويل بشروط مناسبة من خلال دعم سعر الفائدة.
- أن تبني الدولة فكرة دعم برامج الإقراض المتناهي الصغر والإشراف عليها.

- وضع قانون للتشبيك بين الجمعيات تكون خاضعة له كل الجهات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر.
 - وجود قواعد بيانات لكل الجهات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر.
 - وجود اتحاد نوعي يضم كافة الجهات العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر ويكون بمثابة مظلة لحمايتها، وتنظيم قواعد ولوائح العمل بها، وتوحيد أسعار الفائدة لسد فجوة التفاوت في سعر الفائدة في سوق الإقراض متناهي الصغر.
 - التأمين الاجتماعي لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر.
 - اقتراح مخصص لقرض حسن (لغرض استهلاكي) للحد من التسول والشحاذة.
 - اقتراح تفعيل برامج تعليم وتدريب وتوعية بشكل دائم للمستفيدين من برامج الإقراض تساعدهم على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتدعم مهاراتهم في إدارة المشروع ونجاحه وتطويره واستمراره.
 - خفض سعر الفائدة لتجنب مخاطر السداد وفشل المشروع.
 - ارتفاع الحد الأدنى للقرض نظراً لارتفاع قيمة تكلفة أي مشروع.
 - إقامة معارض دائمة للتسويق لمنتجات المقترضين النشطين.
 - الاهتمام بالمشروعات الخلاقة والمبتكرة ودعمها وتشجيع وحفز أصحابها.
- ومن أهم التوصيات التي اقترحتها الاستراتيجية القومية للتمويل المتناهي الصغر في مصر ٢٠٠٦.
- تشجيع الالتزام بمعايير موحدة لإعداد التقارير ومقاييس الأداء، من خلال التنظيم الطوعي.
 - إرساء معايير واضحة وموحدة لتمويل مؤسسات التمويل متناهي الصغر.
 - البدء بالاستعانة بهيئات التصنيف الدولية.
 - إنشاء آلية طوعية للتنظيم الذاتي.
 - الاعتراف بجمعيات الإقراض الأهلية المتخصصة.
 - تشجيع إنشاء مؤسسات تجارية غير بنكية للتمويل متناهي الصغر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

إنجي محمد عبد الحميد؛ "دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة أبحاث ودراسات، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

أماني قنديل، "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

-----، "تطوير مؤسسات المجتمع المدني"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤.

أماني يوسف، "سياسات الإقراض متناهي الصغر كأحد الآليات للحد من الفقر في مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

جوديث براندسما ودينا بيرجورجي، "التمويل الأصغر في البلدان العربية - بناء قطاعات مالية تشمل الجميع"، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، نيويورك، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٤.

جينيفر ميهان، "التوجه إلى الأسواق المالية من أجل التمويل الأصغر"، سلسلة أوراق عمل، مؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر ٢٠٠٤، تمت ترجمة هذه الوثيقة بمبادرة من سنابل - شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية وبدعم وتمويل من مبادرة "جرامين - عبد اللطيف جميل".

سالي أحمد محمد سيد عاشور، "المردود الاقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

سام دالي - هاريس، "الطريق للخروج من الفقر - تحديث التمويلات الصغرى من أجل العائلات الفقيرة"، ترجمة شوقي ابراهيم عبد العزيز، أغسطس ٢٠٠٢.

شرين بشرى غالي توما، "دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر- أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغ (دراسة تحليلية للحالة المصرية)"، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

راجي أسعد وملك رشدي، "الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر"، كراسات التنمية (٦)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩.

عدلي السمري (محرر)، "ثقافة العمل"، أعمال الندوة السنوية الرابعة عشر لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م. علي ليلة، "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

محمد سمير مصطفى، "الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي"، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ١٩-٢٠ أبريل ٢٠٠٨، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٨.

محمود الكردي (محرر)، "الفقر في مصر- الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة"، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

مجدي سعيد، "تجربة بنك الفقراء"، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

مصطفى كامل السيد، "أولويات الإنفاق في الوطن العربي"، أعمال مؤتمر شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID) بالقاهرة في ٢٣-٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٤.

مروة الدالي، "العطاء الاجتماعي في مصر- دراسة تفصيلية عن العطاء الأهلي في مصر وإمكانية توجيهه نحو التنمية"، مركز خدمات التنمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية.

- Andreas Fuglesang, Dale Chandler, "Participation as process- Process as Growth- What we can learn from Grameen Bank", Grameen Bank, Bangladesh, July 1993.
- H. I. Latifee, "Microcredit, Poverty & Poverty Research- Grameen Trust Experience 1991-2002", Grameen Trust, Bangladih, October 2002.
- Muhammad Yunus, "Jorimon and others- Faces of poverty", Grameen Bank, Bangladesh, Re-Print, February,1996.
- Sam Daley Harris, "Pathways out of Poverty- Innovations in Microfinance for the Poorest Families", 2002.
- Wolfgang Sachs, "The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power", Zed Books Ltd., First Published, 1992.